عن جابوتنسكي وأدلجة الفنون المشهدية

انطوان شلحت

مع أن إسرائيل لم تبدأ الاحتفال رسميًا بذكرى زئيف جابوتنسكي، مؤسس التيار التنقيحي في الحركة الصهيونية، إلا في عام 2005، بعد أن سنّ الكنيست، في مارس/ آذار من ذلك العام، ما يُعرف باسم «قانون زئيف جابوتنسكي - إحياء ذكراه ومسيرته»، فإن خصومه، وفي طليعتهم رئيس الحكومة الأول والمؤسس الفعليّ للدولة، ديفيد بن غوريون، الذين استأثروا بكل عمليات التأسيس في أولى سنوات إقامة دولة الاحتلال حتى أواخر سبعينيات القرن العشرين الفائت، تبنّوا، في العمق، جوهر أفكاره العامة. وعلى وجه الخصوص، طبقًا نظريته «الجدار الحديدي»، التي قضت بأن الأكثر أهمية في الممارسة الصهيونية يبقى كامنًا في إقرار وقائع ميدانية في الأرض، والحفاظ على قوة الذراع العسكرية، وسرعان ما أضحى هذا الشيء بمثابة سياسة رسمية لإسرائيل حيال العرب، ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا، وحيال الشعب العربي الفلسطيني خصوصًا. وفي مناسبة اقتراب إحياء ذكرى وفاة جابوتنسكي الـ81 غدًا الخميس، أشير في مقالات جديدة عنه إلى أنه، فضلًا عن مقارباته السياسية، كانت له نتاجات أدبية في المسرح والقصة القصيرة والشعر، وكذلك في الترجمة. وقد اهتمّ على نحو خاص بالمسرح، وكان من أوائل الذين هجسوا بكيفية جعله سوية مع الفنون المشهدية كافة، وبالأساس السينما، جزءًا من المشروع الصهيوني العام، وأوائل الذين رجّوا أن مهمتها أيديولوجية بامتياز، وبالتالي عليها أكثر شيء أن تتطلع إلى تحقيق أمرين مركزيين: تطوير الأساطير أو الخرافات المؤسسة وترويجها وتقديمها باعتبارها واقعًا تاريخيًا. تهميش الآخر، بل ومحاولة إلغاء وجوده، بهدف المساعدة على تعزيز هوية قومية ذاتية مختلقة وعلى تبريرها. وأقام جابوتنسكي علاقات مع فرقة «المسرح الأرض إسرائيلي» التي نشطت في برلين في عشرينيات القرن الفائت. وقدّم لأعضائها الممثلين دروسًا في تهجئة اللغة العبرية. كما كتب عدة مسرحيات عرضت على خشبات المسارح في روسيا. وتشير عدّة مصادر إلى أن بعضها حظي بإعجاب الكاتب الروسي مكسيم غوركي. لا يعني هذا الكلام أن ما كانه جابوتنسكي في هذا المضمار مغاير لما نحا نحوه غيره من زعماء الحركة الصهيونية، معروفٌ أن صيحات الصهيونية في ساحة الثقافة سبقت الدعاوى الصهيونية في الحلبة السياسية. وفيما يرتبط بالمسرح تحديدًا، ترجع «البداية الرسمية» لما يسمّى «المسرح العبري» إلى عام 1917 الذي أسّست خلاله في موسكو «فرقة مسرح هبيما» («هبيما» بالعبرية تعني خشبة أو منصّة المسرح)، مجموعة من الفنانين الشبان اليهود الروس، بهدف، كما تناقلت أرشيفات هذه الفرقة، «إنشاء مسرح ناطق بالعبرية». ويكون «معبّرًا عن النهضة القومية لشعب إسرائيل». وفي الأعوام التي سبقت إقامة إسرائيل، وأيضًا في الأعوام الأولى من إقامتها، عندما كانت «الثقافة الإسرائيلية» في مهدها، نشأت حاجة ملحّة إلى وسيط فنيّ يعكس، وفي الوقت ذاته، يعبّر عما اصطلح على تسميته «الواقع الجديد» الناشئ في البلد. واحتاج «الشعب» الذي جرى العمل، في تلك الأيام، على بلورته من خلال ما يُعرف باسم «بوتقة الصهر» إلى أداة شديدة النفوذ، تأخذ على عاتقها دور المؤسّس المركزي، والمساهم في تكوين الوعي القومي، وبلورة الهوية الجماعية الجديدة. ووفقًا لأبحاث ووثائق كثيرة، تم إيلاء هذا الدور، إلى حد كبير، للمسرح الإسرائيلي حديث النشأة، بيد أنّ هذا الدور لم يكن من نصيب المسرح فحسب، بل كان أيضًا من نصيب سائر مضامير الثقافة الإسرائيلية، مثل الأدب والسينما والأغنية وما أشبه. ولم يكن من قبيل المبالغة أن إحدى الباحثات اعتبرت هذه الحقول الإبداعية كلها بمثابة «منظومات أيديولوجية» تجنّدت، شأن المدارس وحركات الشبيبة المتعدّدة وغيرهما، من أجل ما تطلق عليه «إنجاز عملية إنتاج أساطير قومية للدولة جديدة تحتاج إلى هوية وإلى تعريف ذاتيّ»، وكذلك من أجل التعبئة لها على الدوام، كما يثبت واقع الحال حتى بمرور الأعوام.

«استعادة الثقة» أم هروب إلى الأمام؟

عبد اللطيف السعدون

لم يبقَ سوى مائة يوم على الانتخابات البرلمانية في العراق الغارق في أزمات حادّة تراكمت واستوجبت حد اليأس من إمكانية حلها: أزمة أمن، (استمرار المليشيات في اختطاف واغتيال ناشطي الحراك الشعبي والقتل على الهوية وتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب)، أزمة كهرباء، (نحو ثمانين مليار دولار صرفت على وزارة الكهرباء التي تعاقب عليها عشرة وزراء، وكانت الحصيلة صفرا على الشمال، وقيل إن واشنطن وطهران، كل من ناحيتها، لعبتا دورا مشبوها في إبقاء العراق بلا كهرباء)، أزمة ماء، (ملف الماء هو الآخر يبدأ بحد الجيران، وملايين العراقيين لا يصل إليهم ماء صالح للشرب، وقد ضرب الجفاف مساحات شاسعة من الأرض الصالحة للزراعة)، أزمة بطالة (حد التعاطين من العمل أكثر من أربعة ملايين)، أزمة نزاهة، (وضعت منظمة الشفافية العالمية العراق في ذيل مؤشر الفساد للعام الفائت وأعطته الرقم 160)، أزمة نازحين ومهجّرين، (أكثر من مليون نازح ومهجّر، وعشرات مخيمات الإيواء التي تنتشر في أنحاء البلاد، ودعك من الحال المزرية الماثلة هناك)، أزمة تصاعد سلطة العشائر، (تحول العشيرة إلى مؤسّسة بديلة للمؤسسات المدنية، وتشكيلها تنظيما مسلحا تستخدمه زعاماتٌ سياسية لأغراضها الخاصة)، أزمة انتشار السلاح وعدم قدرة السلطة على حصره بيد الدولة، (أدّى ذلك إلى نشوء مافيات الجريمة المنظمة، وتوغلها داخل النسيج الاجتماعي)، أزمة كورونا (تخطت الإصابات أرقاما مرعبة، والنظام الصحي قاصر عن مواجهة الحالة)... وقبل ذلك كله وبعده أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم استوطنت 18 عاما.

الحق أن رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، حاول أن يفعل شيئا في مواجهة تلك الأزمات، أراد أن يسجّل مأثرة له قبل أن تنتهي ولايته، ولو في إحداث اختراق صغير، لكنه أخفق في مسعاه، ولم يستطع أن يُمسك بالقرار في أكثر من قضية، فيما تغلغلت المليشيات في مفاصل الدولة، الأمنية منها على الأخص، وأوجدت دولة موازية لها سطوتها ونفوذها واستقلاليتها و«حشدها» القابض على أسلحة ثقيلة وصواريخ وطائرات مسيّرة، وارتباطاتها المكشوفة بالحرس الثوري الإيراني. هو يعرف، قبل غيره، أن انتخابات أكتوبر المقبل ستعيد توضع خصومه، وسوف تعطيهم الأرجحية في استمرار قبضتهم على السلطة، وإعادة انتاج «العملية السياسية» وترويجها. ولأنه لا يريد أن يرجع من المولد بدون حمص، فكر في الاستثمار في حقل علاقات بلاده مع الخارج، على ذلك يدفع العالم إلى إعادة الثقة في بلاده، ومن ثم يسجّل ذلك «النصر» له، وقد ينجح في تأبيد ولايته إلى ما شاء الله، من يدري!

صحيحٌ أن طموحه، كما يقول خصومه، أصبح ملحوظا، فهو منذ خَطَته مصادفةً مجنونة إلى كرسي رئاسة الوزراء، قرأ فرصته على أنها لا تتكرّر، وعليه ألا ينتظر طويلا. وتذكّر وصية تلقاها عندما كان يعمل في جهاز المخابرات: «استخدما ما هو تحت يديك، ولا تنتظر حتى تكتمل كل أوراقك، فقد تفقد في النهاية فرصتك». وها هو يعمل بجدّية وتأب، كي يظل في المقدمة، حالة حال أي من رجال النخبة السياسية (نقول نخبة تجاوزا على المعنى) الذين وضعتهم أيضا مصادفة مجنونة في قمة السلطة، وهكذا قفز إلى ما وراء الحدود في لعبة ماكرة ترضي واشنطن، وربما جاءت بوحي منها، وقد يرى بعضهم فيها خطوة غير مُباشرة نحو التطبيع مع إسرائيل. وعلى أي حال، فإن الرهان على الخارج، عربا أو عجما أو آخرين، فاعليته، ولم يعد على حصره بيد الدولة، (أدّى ذلك إلى نشوء مافيات الجريمة المنظمة، وتوغلها داخل النسيج الاجتماعي)، أزمة كورونا (تخطت الإصابات أرقاما مرعبة، والنظام الصحي قاصر عن مواجهة الحالة)... والأمان، ومعذرة من أشقائنا العرب الذين لن يكون لنا كمال واكتمال إلا بهم ومعهم!

الحق أن رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، حاول أن يفعل شيئا في مواجهة تلك الأزمات، أراد أن يسجّل مأثرة له قبل أن تنتهي ولايته، ولو في إحداث اختراق صغير، لكنه أخفق في مسعاه، ولم يستطع أن يُمسك بالقرار في أكثر من قضية، فيما تغلغلت المليشيات في مفاصل الدولة، الأمنية منها على الأخص، وأوجدت دولة موازية لها سطوتها ونفوذها واستقلاليتها و«حشدها» القابض

مظاهرات السودان... أزمة الدولة والثورة

عصام شعبان

خرج السودانيون في 30 الشهر الماضي ليجد أن جزءا من الإخفاق، خصوصا في عملية المحاسبة وملف العدالة الانتقالية، يرتبط بورثة البشير في مكونات السلطة، وبقاء متنفّذين ورجال مال في المشهد الجديد، أي أن مضمون الحكم لم يختلف، على الرغم من اختلاف الأطر السياسية الحاكمة، وحدوث تعديلاتٍ طفيفةٍ في السياسة الخارجية، وكسب مساحاتٍ من حرية الحركة والتنظيم. وحالة الأزمة العميقة التي يمر بها السودان، والتي يمكن تلمّسها من خلال المظاهرات أخيرا، وردود الفعل حولها، يمكن إجمالها في عدة مشاهد مترابطة، الأول ما يخصّ قوى ثورة تفتتت، لا تستطيع الاتفاق على مسار مشترك، ما ينتج حالة فوضى وصراعات سياسية، ومعها لا يمكن الضغط على هياكل السلطة لإقرار (وتنفيذ) سياساتٍ تحقق ما سعت إليه مكونات الثورة من أطياف واسعة. وبعضها اليوم رهينة صراعات شكلية وتجاذب وخلافات أساسها كسب مواقع اتخاذ القرار، وتظهر حالة التشظي بين مكوناتها كأمر كان مستبعدا، قياسا بما بذلته في فترة سابقة، وقبل الثورة بسنوات طويلة، حين أصدرت أوراق وبرامج مرحلة ما بعد البشير، منها ثلاثة مهمة: ميثاق الفجر الجديد، ونداء السودان، غير إعلان قوى الحرية والتغيير الذي تبلور مع الثورة، أما المشهد الثاني فيرتبط بحكومة لم تف بوعودها، وأظهرت ضعفا في اختيار الإدارة، وضمت أشخاصا كشف أداؤهم عن كفاءة محدودة، بعضهم جاء نتاج محاصصةٍ سياسية بين المكونات المدنية، ولم تغب عنها تأثيرات المكون العسكري. هذا على الرغم مما يتمتع به رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك من خبرات ومعرفة وقدرة على توجيه الخطاب والتفاوض. أما المشهد الثالث فيرتبط ببنية الدولة وآثار صراعات وحروب، ومظاهر عنف ظاهر في الولايات، ما يشبه تفكّكا للإدارة، وتيها في اتخاذ القرار السياسي، إلى درجة أن ينشر ويتم تداول أخبار عن طائرة تضم وفدا من المخابرات الإسرائيلية بعد لقاء مع نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، من دون علم رئيس المجلس عبد الفتاح البرهان، وحمدوك! ويرتبط المشهد الرابع بأزمة اقتصادية عميقة، ترتبط بضعف الموارد والتمويل وبنية اقتصادية هشّة، من أجل تجاوزها يتم تطبيق الإصلاح الاقتصادي، المرتكز على تخفيف الدعم الموجه إلى السلع والخدمات، بما يحمّل فئات شعبية تعاني أصلا من أزمةٍ شديدة، سبقت الثورة، بل وكانت أحد أسبابها الرئيسية، أعباء جديدة، في ظل مؤشراتٍ على ارتفاع نسبة الفقر إلى 60%، ونسبة بطالة مرتفعة بين الشباب، في ظل انكماش اقتصادي، وصعوبة إنعاش اقتصادٍ يفتقد الموارد الضرورية، كما لم يلقَ، على الرغم من الوعود، عونا عربيا أو دوليا. وتترتّب على الأزمة الاقتصادية أوضاع اجتماعية خطرة تطاول الجميع. وكان أفراد من الشرطة السودانية قد أعلنوا، قبل مظاهرات 30 يونيو، الاحتجاج، وهدد بعضُهم بالإضراب عن العمل. واليوم يعاني مزارعون من ارتفاع أسعار الإنتاج وتكاليفه، مع ارتفاعات غير مسبوقة لمجمل الأسعار. ومن المتوقع أن يستمر برنامج الإصلاح الاقتصادي سنوات، بما فيه رفع الدعم، بعد اشتراطات صندوق النقد وموعود تخفيف الديون وإقراض الخرطوم 5.2 مليار دولار. وهذا يوجد القابلية للاحتجاج شعبيا، وإن كانت المشاركة في المظاهرات أخيرا ضعيفة، فإن ذلك لا يعني رضىً عن أحوال تستدعي الاحتجاج والتفجر، وربما سيناريو آخر من الفوضى. ولذلك لغة تسفيه الاحتجاج وأسبابه ومكوناته، في مقالات كثيرة في الصحف السودانية، مستغربة، خصوصا التي لا ترى فيها غير تعبير عن نفي الثورة ومسارها السياسي، كما يظهر تنوع خرائط التظاهرات ومطالب المحتجين وشعاراتهم، غياب تمثيل حقيقي لهؤلاء في بنى السلطة وهياكلها، وإن كانت شعارات إقرار العدالة وتوفير الأمن والخدمات هي الغالبة.

> إذا كانت المشاركة في المظاهرات أخيراً ضعيفة، فذلك لا يعني رضىً عن أحوال تستدعي الاحتجاج والتفجّر

(كاتب مصري)

الجزائر مستهدفة إسرائيلياً فسارعوا إلى المحافظة عليها

محمد صالح المسفر

لا يزال يشغلنا ما يجري في اليمن من مآسٍ وآلام، ومن تهالك السلطة والهيمنة على مقدّرات البلاد بين قوى متناحرة طائفية مسلّحة مدعومة من خارج الحدود (الحوثي)، وقبلية متصارعة تلعب بها أيادٍ خارجية، وتزودها بالمال والسلاح (يافعي، ضالعي، حضرمي، مهري، تهامي)، والشعب اليمني هو الضحية. إنها دولة تتناهشها القوى الطامعة في الهيمنة على اليمن، والنيل من سيادته، وحكومة شرعية في المنفى، لا حول لها ولا قوة. ولم ينفرد أحد من العرب لإنقاذ اليمن، مما هو فيه من آلام وجراح وتجزئة وتفكيك. والسعودية هي الدولة القادرة في المنطقة على إخراج اليمن من أزماته، إذا توفرت لها الإرادة السياسية. كذلك يشغلنا ما تعدّه إيران من تقوية مكانتها العسكرية والنووية والتوسع الجغرافي، والتي لا جدال في أنها تهدّد أمن الخليج، ليس عسكرياً فقط، بصواريخها البالستية طويلة ومتوسطة المدى أو طائراتها المسيّرة، وإنما بإقامة مفاعلات نووية، سلمية كانت أو عسكرية، على مقربةٍ من شواطئ الخليج، الأمر الذي يؤثر على السواحل الجانب الغربي منه، حيث اعتمادنا على مياه الخليج للحياة. وإقامة مفاعلات نووية (بوشهر) تبعث على القلق للشعب العربي في دول مجلس التعاون الخليجي. ويشغلنا أيضاً لا التطبيع مع الكيان الصهيوني فحسب، وإنما إشراك الأخير، عبر الدول الخليجية المطبّعة، في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتعليمية والإعلامية والأمنية والأخلاقية، وهذه كارثة حلّت علينا في الخليج العربي لم نكن مستعدين لها. ومما يشغلنا ما يجري في العراق الذي فُتِحَت بلاد ما بين/ وما يجري على صعيده من تعدّد المليشيات المسلحة التي بلا ضابط، والتي ستؤثر على أمننا وسلامتنا في الخليج. والقمة الثلاثية التي جمعت العراق والأردن ومصر، قبل أيام، لم تزدنا إلا حسرة، فالثالوث مأزوم، فساد وفتن وديون وإرادة مسلوبة ولا تبعث على الاطمئنان.

(2)

على الرغم من تلك الهموم آنفة الذكر، وأكثر منها، إلا أنها لم تشغلنا عما يجري في دول المغرب العربي. هذه تونس العزيزة، أم الربيع العربي، تتناهشها أيادي الشر من الداخل والخارج، للنيل منها، ومن شعبها صاحب التاريخ العريق في مقاومة الاستعمار والفاسدين والطغاة والظالمين، ولكنها ستكون الجبل الشامخ الذي تتحطم على صخوره كل المؤامرات، ولو أنفق المتآمرون كل عائدات النفط العربي، فلن ينالوا من تونس وشعبها ما يريدون، حتى ولو وجدوا بين الشعب التونسي من يغريه المال وبريق الإعلام، إلا أن تونس ستبقى أبية عصية على كل العملاء والدخلاء ومحبي الشهرة والمال. وما هو حال أهلنا في ليبيا؟ كنا نتابع، على مدى أربعة أيام، أعمال مؤتمر الحوار السياسي الليبي في جنيف برعاية الأمم المتحدة، والأمل يحدونا أن يخرج المؤتمرون الليبيون برأي وموقف موحّد في سبيل الخروج بليبيا من حالها الراهن الذي لا يسرّ صديقاً للشعب الليبي أحفاد المجاهد عمر المختار. لم نخفِ فرحتنا عندما تم انتقال السلطة في ليبيا في 16 مارس/ آذار الماضي سلمياً من حكومة الوفاق إلى سلطة انتخبها المجلس النيابي، تضم حكومة وحدة وطنية ومجلساً رئاسياً، لتقود البلاد إلى إجراء انتخابات موعودة في ديسمبر/ كانون الأول المقبل، وبنتائجها يتم إسدال الستار على ماضٍ لم يحبّه الشعب الليبي العريق. لكن الحاقدين والعابثين والطامعين في ليبيا، موقعاً وثروة، لن يدّخروا جهداً في الحيلولة دون استقرارها، ولكن حري بالشعب الليبي وقياداته الوطنية ألا يمكّنوا تلك العصبة من العبث بالسيادة الليبية، وكبرياء ذلك الشعب الذي يذكره التاريخ بكل اعتزاز، ومقاومته كل الغزاة والطغاة والمرتزقة وأعوانهم في الداخل أو من الخارج.

(3)

لقد تمدّد الكيان الصهيوني، ووصل نفوذه إلى الحدود الشرقية للوطن العربي، لم يكن يحلم دعاة الصهيونية ومنظّروها بوصولهم إلى أقصى حدود الوطن العربي، الخليج، بتواطؤ من قيادات خليجية، اعتقاداً منها بأن دولة الاحتلال ستقرّبهم إلى قلب الثقافة الغربية والأميركية، وستثبّت سلطانهم على شعوبهم. وهذا لن يحدث في الأجل المنظور، لأن هناك ثقافتين مختلفتين متضادّتين لن تلتقيا، الإسلام والعروبة واليهودية الصهيونية. بعد ذلك «الإنجاز» الصهيوني في المشرق، ولكي يُحكم الطوق على الوطن العربي، انقضّوا نحو المغرب العربي، وجعلوا نقطة البدء من ليبيا عبر قوى خليجية وروسية وفرنسية وأميركية، اداتهم ضابط متقاعد برتبة عقيد ليبي، وميليشيات مسلّحة متعدّدة الجنسيات، بقيادته وبتمويل من بعض دول الخليج، وتسليح وتدريب فرنسي وروسي وأميركي. والغرض، بعد إضعاف ليبيا وتفتيت وحدتها، والهيمنة على مقدّراتها، خلخلة المجتمع التونسي، كي لا يحقق أهداف ثورته البيضاء، وانتقالها إلى حياة ديمقراطية تكون نموذجاً عربياً مشرّفاً، امتدت أبصارهم ومؤامراتهم نحو الجزائر، بلد المليون شهيد، للنيل منها، لأنها ترفض التطبيع مع إسرائيل وسياسة المطبّعين العرب.

ترفض الجزائر أي تطبيع مع إسرائيل (رياض قرمدي/ فرانس برس)

> لا تمكّنوا إسرائيل من إحكام الطوق على الأمة من المشرق والمغرب، إن فعلتم ستكونون من النادمين

وترفض صفقة القرن ومشروع الشرق الأوسط الجديد، ولا تعترف بـ«السلام الإبراهيمي» الذي تقوده أبوظبي. وجدت هذه القوى ضالتها في العقيد الليبي المتقاعد، خليفة حفتر، المهووس بالسلطة، ودفعت به إلى اتخاذ إجراءات عسكرية استفزازية للجزائر، وأمر بإغلاق الحدود بين الجزائر وليبيا، واعتبارها منطقة عسكرية يحظر التحرّك فيها، بعد أن سيطرت قواته على معبر حدودي بين الدولتين، ليبيا والجزائر. وقبل ثلاث سنوات، هدّد بتحويل الحرب من ليبيا إلى الجزائر التي لم تعر بالاً لتصريحات حفتر في تلك الفترة. اما اليوم، وقد اتخذ خطوة تنفيذية نحو الجزائر، بإغلاق الحدود بين الدولتين، وتدابير عسكرية بمساعدات دول أجنبية تترضّد الجزائر وتسعى إلى محاصرتها، كان ردّ الجزائر العملي لمواجهة تلك المؤامرات إجراء الجيش الجزائري مناورات عسكرية، وتحشيد عسكري لا سابق له على الحدود مع ليبيا أو تونس، لمواجهة أي اخطاء في الحساب قد يرتكبها حفتر، ومن يحرّضه على استفزاز الجزائر.

في هذه الأجواء العدائية، زار رئيس الأركان الجزائري، الفريق السعيد شنقريحة، موسكو، ونتج عن الزيارة التوقيع على صفقات تسلّح ضخمة، منها أنواع متطوّرة من الرادارات بالغة الدقة، وغواصات وطائرات سوخوي 35 وسوخوي 57 الشبحية، تحت شعار «واعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ترهبون به عدو الله وعدوكم»، مع إمكانية رفع موسكو يدها عن عميلها المؤقت خليفه حفتر. المعروف عند العامة والخاصة أن حلفاء العقيد المتقاعد كلهم حلفاء إسرائيل، وهو بالضرورة حليف لإسرائيل. ومن هنا ندعو الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، بعد أن فقدنا الثقة بالأمن القومي العربي على مستوى الدول، إلى نصرة الجزائر والوقوف معها ضد كل من تسوّل له نفسه أن يمسّ أمنها وشعبها المناضل ولو بكلمة. ارفعوا أصواتكم نصرة للجزائر، فالغرب والشرق يحسب حساب الشعوب العربية، ولا يقيم وزناً لمعظم حكوماتنا، لأنها تنشد حمايتهم.

آخر القول: يا عرب، لا تمكّنوا إسرائيل من إحكام الطوق على الأمة العربية من المشرق والمغرب، إن فعلتم ستكونون من النادمين، ولن تجدوا لكم ولياً ولا نصيراً.

(كاتب وأستاذ جامعي قطري)

أفغانستان... الحرب العبثية

علي انوزلا

كما كان متوقعا، وقبل الموعد المحدّد، انسحبت أميركا وحلفاؤها من أفغانستان تحت جنح الظلام، بدون احتفالات أو خطب رسمية تؤرّخ لهذه اللحظة التي كانت منتظرة منذ التوقيع على اتفاق الدوحة يوم 29 فبراير/ شباط بين واشنطن وحركة طالبان، والذي وضع حدا لحرب عشرين سنة من وجود أميركا وحلفائها في تلك البلاد. ونتيجة هذه الحرب العبثية التي استنزفت تريليونات الدولارات بادية للعيان، ولا تحتاج إلى تمحيص وتحليل كثيرين، فقد خلّفت أميركا وحلفاؤها بلدا مدمّرا ومنقسما على ذاته، وعلى شفا حرب أهلية تلوح في الأفق.

وقد سبق أن كتبت، في هذا الركن، عشية التوقيع على اتفاق الدوحة، إن خروج أميركا وحلفائها من أفغانستان هو بمثابة هزيمة غير معلنة لها ولحلفائها، لعبة ماكرة ترضي واشنطن، وربما جاءت بوحي منها، وقد يرى بعضهم فيها خطوة غير مُباشرة نحو التطبيع مع إسرائيل. وعلى أي حال، فإن الرهان على الخارج، عربا أو عجما أو آخرين، فاعليته، ولم يعد على حصره بيد الدولة، (أدّى ذلك إلى نشوء مافيات الجريمة المنظمة، وتوغلها داخل النسيج الاجتماعي)، أزمة كورونا (تخطت الإصابات أرقاما مرعبة، والنظام الصحي قاصر عن مواجهة الحالة)... وقبل ذلك كله وبعده أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم استوطنت 18 عاما.

الحق أن رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، حاول أن يفعل شيئا في مواجهة تلك الأزمات، أراد أن يسجّل مأثرة له قبل أن تنتهي ولايته، ولو في إحداث اختراق صغير، لكنه أخفق في مسعاه، ولم يستطع أن يُمسك بالقرار في أكثر من قضية، فيما تغلغلت المليشيات في مفاصل الدولة، الأمنية منها على الأخص، وأوجدت دولة موازية لها سطوتها ونفوذها واستقلاليتها و«حشدها» القابض

> حقد أعمى بُنيت عليه استراتيجية صانع القرار السياسي والعسكري في أقوى دولة

من قاعدة باغرام الجوية قرب العاصمة الأفغانية كابول، مرّت مياه كثيرة تحت الجسر، وتعلم الأميركيون دروسا كثيرة من الأثر القوي الذي تحفره الصورة في ذهن المتلقي. لذلك لم نر أي مظاهر للجنود الأميركيين، في مشهد بصري أو صوتي، وهو يجمعون حقائبهم، أو ينزلون علم بلادهم ويطوونه بعناية، على أنغام موسيقى المارش العسكرية، كما تقتضي ذلك تقاليد الجيوش العريقة والكبيرة.

لا أريد أن أقف كثيرا عند خسائر هذه الحرب الطويلة، فهي مدوّنة في أرقام باتت معروفة، سواء تعلق الأمر بالخسائر في الأرواح التي تعد بالآلاف في صفوف الأفغان والأميركيين وحلفائهم الغربيين، من دون الحديث عن تهجير ملايين الأفغان وتشريدهم في بلادهم وفي الدول المجاورة. أما الخسائر المادية فتقدّر بتريليونات الدولارات، وبعقدين من الزمن الضائع من التنمية الضائعة والحروب المدمّرة التي لم تقفْ فقط عند حدود أفغانستان.

كانت هذه الحرب العبثية غير مبرّرة منذ بدايتها، حرّكتها دوافعُ انتقامية في لحظة غضب قومي أميركي من فعل هجومي غادر على نيويورك وواشنطن، ما زالت كثير من دوافعه وملابساته غامضة، وما زال المخططون الفعليون له مجهولين. ويجب انتظار، بعد هذا الانسحاب أو الهروب الأميركي من أفغانستان، بعد أن ترفع قيود وتحفظات كثيرة على المعلومات المتعلقة بها، لتتضح لنا بعض فصول القصة الداخلية لهذه الحرب المرعبة وخلفياتها العميقة ومحفّزاتها الحقيقية الخفية، فهذه الحرب، بكل ماسيها، وخسائرها الكبيرة، كشفت عن الحقد الأعمى الذي بُنيت عليه استراتيجية صانع القرار السياسي والعسكري في أقوى دولة. وطوال عقدين، هي عمر هذه المغامرة الفاشلة، أظهرت الوقائع والأحداث على أرض الواقع عدم قدرة العقل السياسي والعسكري الأميركي على فهم واستيعاب التعقيد الاجتماعي والسياسي للمجتمع الأفغاني. كما أثبتت هذه التجربة المأساوية فشل تصدير الديمقراطية أو بالأحرى إرسائها قسريا، داخل بنيات ثقافات ومجتمعات شعوب أخرى مختلفة. ينسحب الجيش الأميركي غير منتصر من أفغانستان، وقريبا سينسحب بدون نصر يُذكر من العراق، تنهشه الفوضى، وتمزّقه الحروب، ويخنره فساد الحكومات التي نصّبها وأد دعمها الوجود الأميركي في المنطقة. وفي انتظار أن تتضح الصورة أكثر ما قد تؤول إليه الأوضاع في المنطقة بعد انسحاب الجيش الأميركي منها، تبقى القراءة النقدية لكل هذه الحروب العبثية ضروريةً لاستيعاب دروسها وعدم تكرار مأسيها في المستقبل. وعندما يحين الوقت لمثل هذه القراءة النقدية، وبشكل موضوعي، سيقف الناس عند المسؤوليات الفردية والجماعية لكل الذين انخرط فيها. عندها فقط سيكتشف الناس حجم المأساة الحقيقية لهذه الآلة الجهنمية، وستتعرّى لهم الخلفيات الإيديولوجية الحقيقية للقوى السياسية الاستراتيجية التي كانت تحرّك دواليبها من الخلف.

(كاتب وإعلامي من المغرب)

ماذا لو كانت عبير موسي رجلاً؟

ارنست خوري

آخر ما يهمّ أن نعرفه في اعتداء النائب التونسي، الصحبي سمارة، على رئيسة الحزب الدستوري الحر، عبير موسي، داخل البرلمان، هو إلى مَن ينتمي سمارة هذا؟ أمستقل هو أم «إخواني» مثلما لا يتعب في تكراره إعلامٌ مصابٌ بالوسواس الإسلامي المرضي؟ هل كان فعلاً شبّيحاً عند زين العابدين بن علي، أي «رفيق نضال» لضحية عنفه وذكوريته، عبير موسي نفسها، مثلما تقرأ في مواقع تونسية، أم أنه انشقّ عن «ائتلاف الكرامة»، الحزب الإسلامي المحافظ والذي يقف على يمين حركة النهضة، لأنه صار يعتبر حزبه مرناً زيادة عن اللزوم في القضايا الاجتماعية والتحرّر وحقوق المرأة؟ هل استقالته من «الكرامة» كانت مجرّد مناورة لم تنهِ وحدة الحال والتفكير، بدليل مسارعة زميله من الحزب المذكور، سيف الدين مخلوف، إلى الإمعان في ضرب موسي ركلاً؟ هذه عيّنة من الأسئلة التي تنتشر كالأمراض المعدية منذ الثلاثين من يونيو/حزيران الماضي، تاريخ الفعلة الدنيئة التي تعمّق جروح التجربة التونسية الناجية نسبياً من خناجر الثورات المضادّة.

كلام آخر محبط تعثر عليه بوفرة، هو من صنف التبرير الذي يتكرّر في كل مرة يحصل عنف، خصوصاً عندما تكون خلفيته جندرية، من رجل تجاه سيدة: هل تستحق عبير موسي الصفعة تلك؟ ألم تحصد ما زرعته من تعميم ثقافة الكراهية في تونس حيال كل شأن؟ ألم تسعَ موسي، عبر الاستفزاز الذي مارسته في تلك الجلسة البرلمانية مثلما تفعل منذ سنوات، إلى الحصول على السبق السياسي - الصحافي المتمثل بالاعتداء عليها، لتكبر شعبيتها ولتراكم مظلوميتها ولتضاعف من الأحقاد تجاه كل ما يمت للثورة التونسية بصلة، وكل ما لا يشاطرها التحريض على الثورة وكره مكتسبات الثورة التي جعلت شخصاً شعبوياً مثلها يكون رئيس كتلة برلمانية من 16 نائباً في أكثر بلد ديمقراطي عربياً؟

عبير موسي شعبوية كارهة للديمقراطية التي تتيح لها كل هذا الأوكسجين السياسي الذي تتنفسه، و«مناضلة» ضد المؤسسات الدستورية التي هي جزء منها، وصاحبة ولاء مطلق لنظام ديكتاتوري فاسد ومجرم من صنف عصابة بن علي، وتتبنّى رواية عواصم أجنبية لمحاربة أي تغيير ديمقراطي في العالم العربي، ثم تنذر حياتها ونفسها ووقتها لكل سلوك وموقف ضد ممثلي ملايين من التونسيين. المفارقة أن ممثلي هؤلاء لم يسجنوها ولا حاكموها على ماضيها البائس الذي تتفاخر به، بل سمحوا لها بتأسيس حزب يقوم دستوره على معاداة إنجازات الديمقراطية، وتعطيل أعمال البرلمان بما يليق بشخصية شعبوية تتملكها بارانويا حيال كلمة إسلاميين. لكن هذا كله لا علاقة له باعتداء ذلك الصحبي سمارة وزميله سيف الدين مخلوف عليها. اعتداؤهما لم يكن عنفاً سياسياً «عادياً»، بل قبل ذلك عنف ذكوري جندري. إدانة العنف السياسي واجبة في حال وُجدت نية لبناء نظام ديمقراطي، لكن الإدانة الصادقة للعنف الذكوري لها أولوية. العنف السياسي «العادي» كريه، لكنه يحصل في برلمانات ديمقراطية راسخة. أما العنف الذي ينمّ عن نظرة دونية متخلفة إلى المرأة، فعلاجه أصعب ومعانيه الاجتماعية أخطر. أضعف أنواع الأسئلة في السياسة والتاريخ هي تلك القائمة على فرضية «لو». لكن هامشاً من التمرين الذهني يسمح بتجاوز الضوابط الصارمة ليُطرح سؤال: لو كانت عبير موسي رجلاً، هل كان سمارة ومخلوف ليقدما بما اقترفاه؟ أيضاً بقليل من المغامرة، أمكن ترجيح الجواب السلبي، وإلا لكانت دارت معارك عديدة تحت قبة البرلمان بين ذكور نواب حزب «قلب تونس» وزملائهم في «الكرامة»، أو بين برلمانيي «النهضة» والحزب الدستوري مثلاً.

واجب تبرّ معسكر الديمقراطية في تونس من النائبين مرتكبَي فعلة الاعتداء. فعل ضروري لا يقلّ قيمةً عن وضع الناخبين حدّاً لهذه الظاهرة الشعبوية اللاديمقراطية التي ترمز إليها عبير موسي، وكل ظاهرة لا ديمقراطية أخرى في تونس، أكان طابعها يسارياً أم إسلامياً أم يمينياً وقومياً، في صناديق الاقتراع، لا في حلبات المصارعة، ولا في مختبرات التخلف.

خيارات واشنطن بعد الانسحاب من أفغانستان

مروان قبلان

لم يخرج التقدّم الذي حققته حركة طالبان على الأرض في أفغانستان أخيرا عن حدود التقديرات التي وضعها البنتاغون حول احتمالات تطوّر الوضع الميداني بعد خروج القوات الأميركية والأطلسية، مع أن انهيار القوات الحكومية في بعض مناطق الشمال جاء أسرع من المتوقع في ضوء إبداء جزء من قوات الحكومة عدم رغبةً في القتال، بل وانضمام بعضهم حتى، مع أسلحتهم الأميركية، إلى صفوف «طالبان».

خلال العامين الماضيين، أي منذ انطلاق مفاوضات الدوحة بين «طالبان» وواشنطن، والتي انتهت باتفاق 29 شباط/ فبراير 2020 القاضي بانسحاب القوات الأميركية من أفغانستان، سعت الولايات المتحدة، بالتوازي، إلى إبرام اتفاق شراكةٍ في الحكم بين حركة طالبان والتحالف الحاكم في كابول، للحفاظ على مصالح واشنطن. أما وقد فشلت إدارة الرئيس بايدن في ذلك، تدخل أفغانستان، ومعها السياسة الأميركية تجاهها، في حالةٍ من الاضطراب وعدم اليقين.

وفي كل الأحوال، يبدو هذا البلد المرتّق أمام عدة سيناريوهات، منها أن تتخلّى واشن

سورية... ثورة المستحيل

علي العبدالله

انفجرت ثورة الحرية والكرامة في سورية باجتماع عاملين مؤثرين: احتقان اجتماعي عميق وبيئة إقليمية متفجّرة، فقد تفاقم الاحتقان الاجتماعي على خلفية الأوضاع التي عرفتها البلاد في بداية الألفية الثالثة، الظروف المعيشية والخدمية البائسة وارتفاع نسبة البطالة والأسعار وإفقار الطبقة الوسطى وسيادة المحسوبية والزبائنية وشيوع التمييز بين المواطنين لاعتبارات جهوية وقومية واستشراء الفساد، لأقاه مناخ إقليمي متفجّر بانطلاق ثورات الربيع العربي، ونجاحها في تونس ومصر في دفع رئيسين مزمنين وفاسدين على الفرار والاستقالة، على التوالي، وانخراط حلف شمال الأطلسي (الناتو) في التصدّي للنظام الليبي بقرار من مجلس الأمن، ودفع من جامعة الدول العربية. لكن الثورة تعثرت وعلقت وسط صراع إقليمي ودولي مركّب على سورية.

قاد انفجار الثورة إلى الكشف عن توازن قوى داخلي قلق، في ضوء المواقف النظرية والعملية من الثورة ومطالبها والتباين السياسي بين القوى الاجتماعية، على خلفية المصالح ومدى تحققها في الواقع القائم، فقد فجرت الثورة قوى شبابية متعلّمة وطامحة لتحقيق أمانيها في حياةٍ كريمةٍ في مجتمع مستقر ومزدهر تسوده الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية ونظام ديمقراطي يحقّق سيادة القانون؛ يفصل بين السلطات؛ يحترم المواطن وحقه في التعبير والمشاركة في القرار الوطني، عبر اختيار نوابه وحكامه في انتخابات حرّة ونزيهة. وجاء تأييدها والالتحاق بصفوفها والانخراط في فعالياتها من القاع الاجتماعي: بقايا الطبقة الوسطى التي سحقتها السياسة الاقتصادية الجديدة، ودفعتها إلى الأسفل في الهرم الاجتماعي والفقراء والعاطلين عن العمل والنازحين من الأرياف المحطّمة نحو المدن الكبيرة، بحثا عن عملٍ يسدّ الرمق، والمهمشين، في حين انقسمت البرجوازية الوطنية بين قطاع صغير مؤيد للنظام القائم على خلفية العلاقة القائمة والحظوة التي ينعم بها عبر علاقاتٍ زبائنيةٍ ومحسوبياتٍ واستثمار في الفساد المتفشي، وقطاع واسع متريّث، مع ميل مضمر إلى التغيير، ينتظر اكتشاف اتجاه الريح، بما في ذلك التوجّهات الإقليمية والدولية من الثورة، والمآل، كي يلتحق بالطرف المنتصر، فيحفظ مصالحه وينميها من موقعه الجديد. فهذا القطاع يبحث عن خلاصٍ من سياسة قائمة على الزبائنية والمحسوبية لم يكن، لاعتبارات كثيرة، جزءا منها أو مقبولا فيها؛ وعن احتلال موقع مناسب في الواقع الجديد المنتظر. كان النظام السوري قد اعتمد، منذ عام 1973 وما بعده، سياسة قائمة على بناء مؤسسات الدولة وفق تصورات الرئيس وتلبية لخياراته، فأصبحت الدولة دولة الرئيس، ما وضعها في مواجهة أية تصوراتٍ أو تحرّكات مناهضة له أو متحفظة على خياراته، والتحالف مع البرجوازية السنّية حيث فتح لها أبواب العمل والتوسع في الاستثمار والتطفّل على القطاع العام وتجيير موارده وإنتاجه لخدمة مصالحها واستثماراتها، وضبط تصرّفاتها عبر دخول ضباط مخابراته شركاء أو حماةً ومشرفين، فضمن النظام تأييدها ومباركتها سياساته، وإغلاق الحقل السياسي وتأمين النظام بإطلاق يد أدوات القمع في مطاردة المخالفين وقمعهم. تبنّى النظام، بعد العام 2005، سياسة جديدة، تحت عنوان «اقتصاد السوق الاجتماعي»، أطلق فيها أيدي عدد محدود من الصناعيين والتجّار تحت قيادة رامي مخلوف وتوجيهه، في السيطرة على الدورة الاقتصادية والتحكّم بكل مخرجاتها، والاستثمار في قطاعات خدمية واستهلاكية وعقارية عالية الربحية، وإنتاج صناعي سطحي يعتمد على الاستيراد المصنّع ونصف المصنّع، في انفصال تام عن ضرورات الدورة الاقتصادية الوطنية واحتياجات المجتمع الأساسية في الصناعة والزراعة؛ ما رتّب اختلال الهرم الاجتماعي بجلوس عدد محدود من الأثرياء على قمته، وتوسّع قاعدته، وضمور وسطه بتآكل الطبقة الوسطى، بخسارتها مقدّراتها وإمكاناتها ونزول قطاعات واسعة منها إلى صفوف الطبقة الدنيا؛ فغدت البنية الاجتماعية والاقتصادية السورية مشوّهة والطبقة الوسطى غير قادرة على ممارسة دورها التقليدي في مجال التأثير في التنمية الوطنية، وتحديد مسارها والدفع بتطوير بناها وتحسين خططها؛ وعائداتها الاقتصادية والاجتماعية بالتالي.

كان الحراك السياسي والمدني السوري قد نشط بعد عام 2000، بتشكيل لجان إحياء المجتمع المدني وجمعية حقوق الإنسان في سورية والرابطة السورية لحقوق الإنسان والمركز السوري للدفاع عن الحريات ومنتدى جمال الأتاسي للحوار الوطني الديمقراطي والمنتدى الحضاري ومنتدى جلادت بدرخان وإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي... إلخ؛ وبدأ بتحرّك ميداني بالاعتصامات ضد استمرار فرض حالة الطوارئ، وتضامنا مع حق الكرد في المواطنة الكاملة، والتظاهر تأييدا لفلسطين والعراق. وبدأت البيانات السياسية الداعية إلى الإصلاح وجمع التوقيعات في كل المحافظات تتواتر وتتصاعد؛ ما شكّل رافعة وطنية واجتماعية كسرت الركود المسيطر وفتحت فسحة للأمل.

ولكن الحراك، بأشكاله السياسية والمدنية، فاته الالتفات إلى بنية النظام السياسي، وتحرير القوى الاجتماعية من قيود النظام الدستورية والسياسية والأمنية، وذلك بنشر ثقافة التغيير بشكل واسع في المجتمع، وتحديد تخومه وساحاته، عبر الدراسات والمقالات والمحاضرات وتشكيل تنظيمات اجتماعية موازية وبديلة لتنظيمات النظام، نقابات لكل قطاعات العمل تمثل مصالح جماهيرها بوضوح وقوة؛ ومنظمات مجتمع مدني تغطي مجمل ساحات العمل المدني، بحيث تشكّل جسورا للتواصل بين القوى الاجتماعية، بعيدا عن الانحياز القومي أو الديني أو المذهبي أو المناطقي والعشائري والأسري، وتقويم القوى الاجتماعية ودورها في عملية التغيير، بالاستناد إلى قدراتها وإمكاناتها والعمل على كسبها إلى جانب العملية، والسعي إلى كسر الحواجز بين البيئات والمناطق والقوميات والأديان والمذاهب، وإعطاء هذه الجهود والنشاطات أولويةً من أجل توفير شروط التغيير بإيجاد توافقاتٍ عريضة لاستقبال أي حدثٍ نضالي بشروط مؤاتية واستعدادات مناسبة.

> الحراك، بأشكاله السياسية والمدنية، فاته الالتفات إلى بنية النظام السياسي، وتحرير القوى الاجتماعية من قيود النظام الدستورية والسياسية والأمنية

> اعتمد النظام، منذ عام 1973 وما بعده، سياسة قائمة على بناء مؤسسات الدولة وفق تصورات الرئيس وتلبية لخياراته

وحصل هذا التفويت في إطار توجّهٍ يعطي الأولوية للتغيير في السلطة على حساب التغيير في المجتمع. كما فاتها (قوى المعارضة)، في ضوء النزعات اليسارية والاشتراكية التي تحكم تفكير أغلبها، التعاطي مع البرجوازية الوطنية، حيث اعتبرت الاقتراب منها أو التفاعل معها محرّما، هي في التقويم السائد بينها قوة رجعية، علما أن التغيير، في سياق وطني ديمقراطي، يستدعي تشكيل ما اتفق على تسميتها «كتلة تاريخية» باستقطاب ما أمكن من القوى الاجتماعية، وخصوصا البرجوازية الوطنية، لما تمتلكه من خبرات وعلاقات وإمكانات مالية تؤهلها لإدارة النضال الديمقراطي وتمويله، وتحرير قوى التغيير من التوجه نحو التمويل الخارجي وتبعاته، من فقدان الاستقلالية والارتهان لخطط الجهات الممولة وأهدافها، حتى لو جاءت على حساب المشروع الوطني وأهدافه، كما حصل عمليا، وزجّها في النضال، فتحقيق التغيير يستدعي إشراك المجتمع بكل قواه وتشكيلاته الاجتماعية. كما تجاهلت البيروقراطية ودورها في تيسير عمل المؤسسات وقدرتها على شلّ النظام عبر تعطيل عمل هذه المؤسسات، وتركتها قوةً في يد النظام، أمّنت له استمرار عمل مؤسسات الدولة خلال سنوات الصراع.

لقد عكس انفجار الثورة العفوي، وبعيدا عن المعارضة المنظمة وتوقعاتها، ومن دون مشاركة من قوى اجتماعية وازنة كالبرجوازية الوطنية، قصور هذه المعارضة في رؤاها وتصوّراتها وميادين نضالها، فالعفوية التي وسمت انطلاقة الثورة جسّدت عدم نجاح المعارضة السياسية في الارتباط بالشارع، وتحضير المناخ العام لاستقبال التطورات المحلية والإقليمية والدولية، والانخراط الإيجابي فيها لتحقيق التغيير وأهدافه النبيلة؛ وفشل مثقفي المعارضة في تعميم ثقافة التغيير، وعجزهما معا عن إدراك حقيقة الموقف الإقليمي والدولي من الثورة؛ والتي رأت فيها قوى كثيرة تغييرا للبيئة المحلية، تضرّ بمصالحها. ورأت فيها فرصة لتحقيق أهدافها وتكريس نفوذها وحضورها الدائم في المشهد السوري، فشكل انخراطها في الصراع على سورية مشهدا بديلا لصراع شعب مع نظام مستبد وفاسد؛ وربط نهاية الصراع بتوافق هذه القوى الذي لن يكون في صالح الشعب السوري.

(كاتب سوري)

دور مصر وعلاقات «حماس» الإقليمية

أمجد أحمد جبريل

أثار «التغيّر النسبيّ» في موقف القاهرة من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مايو/ أيار الماضي، تساؤلاتٍ عن احتمال تغير النظرة الرسمية المصرية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وإمكانية تطوير العلاقات معها، ضمن مقاربةٍ أشمل ترتكز على احتمال «عودة الدور المصري» عربياً وأفريقياً، واحتمال حدوث «تغيّر» في أسسه ومرتكزاته، خصوصاً تجاه قضية فلسطين. وبعيداً عن التكتيكات السياسية والتوظيفات الدعائية، ثمّة حاجة ماسّة لقراءة حدود الدور المصري، ومدى قدرته في التغلب على القيود/ المحددات الهيكلية، الداخلية والخارجية، سيما إذا كان المقصود هو التصدّي لضغوط واشنطن وتل أبيب المتصاعدة، وعلاقة ذلك كلّه بإمكانية ترجمة الصمود الفلسطيني، في معركة «سيف القدس»، سواء لرفع سوية الحالة الوطنية الفلسطينية، عبر حوارات وتفاهمات وطنية تقود إلى إعادة تفعيل منظمة التحرير، أو تخفيف حصار قطاع غزة و«إعادة إعماره»، أو في تطوير العلاقات الخارجية لحركة حماس، على ضوء الجولة العربية لرئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية.

في هذا الإطار، ثمّة تقويمان للدور المصري؛ أحدهما يرصد «تغيّراً ملحوظاً» في السياسة المصرية، تجاه عدة ملفات إقليمية، وفي مقدمتها طريقة تعامل القاهرة، في الخلاف مع اثيوبيا بشأن سد النهضة، ومسألة إحالته إلى مجلس الأمن للمرة الرابعة، بعد كسب مصر التأييد العربي لموقفها، في الاجتماع التشاوري لمجلس وزراء الخارجية العرب، في الدوحة 15 يونيو/ حزيران الماضي، ثم القمة المصرية العراقية الأردنية، في بغداد 27 يونيو/ حزيران.

وثمّة من يبالغ بالقول بتحوّل سياسات القاهرة تجاه أديس أبابا، من «الصبر الاستراتيجي»، إلى «الردع الاستراتيجي الشامل» الذي يشمل إمكانية تعطيل آليات عمل سد النهضة إلكترونياً، وجعله مجرّد بناءٍ، غير مُجدٍ مائياً أو كهربائياً، مثلما ينطوي على تنشيط الدبلوماسية المصرية في أفريقيا واستمالة دول عبر تقديم المساعدات المصرية الاقتصادية والفنية، لعزل الموقف الإثيوبي.

أما التقويم الآخر، فيهتم بتأثير استمرارية المحدّدات الهيكلية الداخلية للسياسة المصرية بدون تغيير جذري، على ضوء مؤشّرين؛ «الانغلاق السياسي» للنظام المصري، ورفضه توجيه أية رسائل مصالحة داخلية، وإصراره على إصدار حكم بإعدام 12 من قيادات جماعة الإخوان المسلمين، المحكوم عليهم في قضية اعتصام ميدان رابعة العدوية. وبروز دور مدير المخابرات العامة المصرية، اللواء عباس كامل، وزياراته رام الله وغزّة وليبيا وتشاد، على نحو يذكّر بدور اللواء عمر سليمان، في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، ما يعني، إجمالاً، استمرار تحكّم المركّب الأمني/ العسكري في صناعة السياسة الخارجية، وأولوية الأمن على الاقتصاد والمجتمع والإنسان، وتهميش دور وزارة الخارجية خصوصاً، والبيروقراطية المدنية عموماً، في اقتراح السياسات والبدائل والمبادرات .. إلخ، ناهيك عن صنعها أو تنفيذها.

وإذا صحّ القول إن نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي يعاني أزمةً في سياساته الداخلية والخارجية، وارتباكاً في رؤيته لتحالفاته الإقليمية والدولية، بسبب تفضيله علاقاته بأميركا وإسرائيل ودول أوروبا الغربية والسعودية والإمارات على علاقات مصر بالدائرتين العربية والأفريقية، (وهما الأكثر تأثيراً على مصالح مصر الاستراتيجية وأمنها المائي)، فإن حركة حماس تعاني أيضاً من ارتباك رؤيتها السياسية والاستراتيجية، إضافة إلى الحصار الاقتصادي المحكم، ومحدودية الظهير العربي والإقليمي، والعزلة الدولية شبه الكاملة (باستثناء العلاقة مع روسيا)، مع إصرار واشنطن وعواصم غربية كثيرة على تصنيفها «حركة إرهابية». ما يعني، إجمالاً، أن كلا الطرفين (مصر وحماس)، يهدف إلى مكاسب آنية، من تطوير علاقاتهما الثنائية بعد حرب غزّة الرابعة، من دون قدرة حقيقية على إقامة علاقة استراتيجية، تخدم مصالح الشعبين، الفلسطيني والمصري، في المدى البعيد؛ إذ يحول العاملان، الأميركي والإسرائيلي، دون تحقيق هذا الهدف، أخذاً في الحسبان ضبابية مفهوم «الأمن القومي المصري» الذي يُفترض أن يندرج قطاع غزّة ضمن مقتضياته، ناهيك عن تغير الإدراك الرسمي المصري لطبيعة إسرائيل، من كونها «تهديداً» إلى «شريك» في اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، وربما إلى «حليف استراتيجي»، خصوصاً بعد انقلاب 3 يوليو (2013)، في مواجهة حركات المقاومة والإسلام السياسي وقوى التغيير السلمي الديمقراطي في المنطقة العربية. وهذا يؤكد صعوبة أن تتوافق «حماس» إلى مدى بعيد، مع التوجهات الرسمية المصرية، إذا أرادت أن تبقى في إطار «حركة تحرّر» تمارس المقاومة، في ظل مؤشّرات تصاعد الغضب الفلسطيني، كما تجلّى في الإضراب الشامل 18 مايو/ أيار الماضي، واحتمالات تطوير الحراك الشبابي/ الشعبي في القدس والضفة الغربية، وصولاً إلى «انتفاضة ثالثة». وعلى الرغم من زيادة الطلب الأميركي الإسرائيلي على دور مصر في غزّة، فإنها لا تستطيع، بسبب افتقادها أدوات الضغط الحقيقية، تغيير مسار السياسات الإسرائيلية بخصوص التهدئة أو الحرب، حتى فيما يتعلق بقطاع غزّة نفسه، إلا إذا أقدمت القاهرة على إلغاء اتفاقيات السلام، لكن ذلك يبقى مرهوناً بحدوث تغيير جذريٍّ في بنية/ هيكلية النظام المصريّ، وهو تغييرٌ سيبدأ داخلياً على الأرجح، ثم تظهر آثاره الخارجية على الصعيدين، العربي والإقليمي، ما يؤكّد الحاجة إلى فهم «حدود الدور المصري في ظل قيود عملية التسوية»، وتصحيح الحسابات الفلسطينية والحمساوية بشأن محدودية الدعم المتوقع من القاهرة، إذا جرى التفاهم فلسطينياً على خيار المقاومة، بمفومها الشامل، الذي يتجاوز قطعاً المواجهة المسلحة.

وإلى ذلك، تبقى علاقات «حماس» الإقليمية محكومةً بخمسة قيود هيكلية؛ أولها الانقسام الفلسطيني الداخلي المستمر، على الرغم من شنّ إسرائيل أربع حروب مدمّرة على قطاع غزة. وثانيها تآكل «الإطار العربي» وضعفه غير المسبوق منذ تأسيسه عام 1945. وثالثها غياب إدراك موقع قضية فلسطين من مفهوم «الأمن القومي العربي»، الذي تعرّض، ولا يزال، لاختراقاتٍ خارجية متعدّدة أميركية وإيرانية وإثيوبية، لكن أبرزها كان الاختراق الإسرائيلي، سيما بعد انضمام الإمارات والبحرين والسودان والمغرب إلى «معسكر التطبيع» في عام 2020. ورابعها حالة الاستقطاب الإقليمي في الشرق الأوسط، والتي تفاقمت بعد موجة الانقلابات والثورات المضادّة عام 2013، خصوصاً انعكاس علاقة «حماس» بمحور طهران دمشق حزب الله، على تفاقم صراع قوى المقاومة الفلسطينية مع محور الاستقرار العربي (السعودي/ المصري/ الإماراتي)، الذي جرّم مجمل حركات الإسلام السياسي، ناهيك عن خذلان تصريحات/ مواقف بعض قادة حماس، الذين أشادوا مراراً بالدعم الإيراني، شعوبا عربيةً مظلومةً تقارع مشروع الهيمنة الإقليمي لطهران. وخامسها تصنيف حماس «حركة إرهابية»، في دول غربية كثيرة. وتقلص هذه القيود هامش المناورة الخارجية أمام حركة حماس التي تبقى في حاجةٍ إلى كسر حصار غزة، والتخفيف عن أهلها، وتحصيل مزيد من الشرعية العربية والدولية، لخيارات المقاومة الفلسطينية.

> لن تستفيد «حماس» من التقارب مع «معسكر التطبيع العربي»، بمقدار ما يفيدها، ويفيد الكل الفلسطيني، أن يستعيد وحدته الداخلية

> يعاني نظام السيسي أزمةً في سياساته الداخلية والخارجية، وارتباكاً في رؤيته لتحالفاته الإقليمية والدولية

وبغض النظر عن أية مكاسب آنية/ رمزية حققتها زيارة وفد حركة حماس، برئاسة إسماعيل هنية، المغرب، يبقى تقويم صواب التحرّكات الخارجية لحماس وتصريحات قادتها، أو خطأهما، مرهوناً باعتماد منظور استراتيجي مقارن، بناءً على ما حدث بعد حروب غزة الثلاثة السابقة، التي تؤكد استمرار سمات «التكتيكات اللامؤسسية» «والتفرّد» و«إقصاء الفصائل الأخرى»، أسلوباً في إدارة العمل الوطني الفلسطيني، على الرغم من كثرة التضحيات، والروح الوطنية الوثّابة لدى جموع الشعب الفلسطيني. وربما كان سيفيد حركة حماس أكثر السعي إلى زيارة الجزائر وليس المغرب، سيما بعد تصريح الرئيس عبد المجيد تبون (في لقائه مع قناة الجزيرة)، إن موقف بلاده من قضية فلسطين لا يتغير بالتقادم ولا بالتخاذل، وأنها ملتزمة بالاتفاق العربي على مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وإن الجزائر ملتزمة بهذا الموقف، «لكن اليوم لا سلم ولا أرض، فلِمَ التطبيع؟». والمؤكّد أن زيارة المغرب حققت مكاسب للرباط أكثر من «حماس»، ما يستوجب إجراء مراجعاتٍ جذريةٍ لتوجهات الحركة وضبط خطاباتٍ/ تصريحات قادة الداخل والخارج فيها، بحيث تستند سياساتها الداخلية وتحالفاتها الخارجية إلى «رؤية وطنية استراتيجية فلسطينية خالصة»، بعيداً عن أية أفكار فصائلية انقسامية أو أيديولوجية «طوباوية» غير واقعية، تضرّ مصالح الشعب الفلسطيني، على المدى البعيد.

باختصار، يجب أن تدرك «حماس» اختلاف حاجاتها عن النظم العربية، سيما المطبّعة مع إسرائيل، قديماً وحديثاً؛ فأغلب الظن أن «حماس» لن تستفيد من التقارب مع «معسكر التطبيع العربي»، بمقدار ما يفيدها، ويفيد الكل الفلسطيني أيضاً، أن يستعيد وحدته الداخلية، بما يخدم هدف مقاومة المشروع الإسرائيلي، ضمن عمليةٍ أشمل لإعادة تعريف القضية الوطنية، بحيث تتكامل أبعادها الفلسطينية والعربية والإسلامية والعالمية، بما يفتح الطريق أمام توثيق العلاقات الشعبية الفلسطينية مع شعوب العالم، وتنشيط حركة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، عبر «التشبيك» والتواصل مع قوى «المجتمع المدني العالمي»، لتعزيز حملة المقاطعة الدولية التي تقودها حركة المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات على إسرائيل (BDS).

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads